السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : رؤيتنا بخصوص المبادئ التي طرحتها المجموعة المصغرة في جنيف بتاريخ ١٤ / ٩ / ٢٠١٨ للحل في سورية . (وهذه المبادئ جاءت باللاورقة بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١٨ في اجتماع الدول الخمس في فرنسا)

الرقم : ٣٦ التاريخ : ١٨ / ٩ / ٢٠١٨

السيدات والسادة :

بتاريخ الجمعة ١٤ / ٩ / ٢٠١٨ اجتمعت المجموعة المصغرة من أجل سورية في جنيف وتم تسريب مجموعة من المبادئ للحل في سورية وقالت المجموعة المصغرة :

إنّ إعلان المبادئ التالية يقصد منه أن يخدم كمجموعة من الخطوط الموجهة لأعضاء المجموعة المصغرة من أجل سورية، وهي تلخص مجموعة من الأهداف لأعضاء المجموعة لإتباعها جماعياً وفرادى، وينبغي لها أن ترشد إلى التفاعلات بين أعضاء المجموعة المصغرة والأطراف الأخرى ذات الصلة، ولا سيما روسيا، وأيضا الأمم المتحدة وآخرين، ولا يقصد منها أن تكون وثيقة للعموم.

وبناءً على ما جاء في تلك المبادئ التي طرحتها المجموعة المصغرة للحل في سورية نوضح (رؤيتنا حول كل نقطة جاءت في تلك المبادئ) وفق الآتي :

أولاً : العملية السياسية ليست وفق ٢٢٥٤ فقط ، ونؤكد على بيان جنيف ١ تاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٢ كمرجعية للحل السياسي وهو ما أكد عليه القرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ حيث جاء في الفقرة الأولى من القرار " ١- يؤكد من جديد تأييده لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران / يونيه ٢٠١٢ ، ويؤيد بياني فيينا في إطار التنفيذ الكامل لبيان جنيف ، كأساس لانتقال سياسي بقيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها ..... " .

إذاً لابد من الالتزام بالتطبيق الكامل لبيان جنيف ١ وهذا ما أكدت عليه المجموعة المصغرة عندما التزمت بتنفيذ القرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ والذي أكد بدوره على تطبيق بيان جنيف١ كاملاً .

حددت المبادئ شروطاً ضرورية لعلاقات طبيعية مع الحكومة السورية الحالية ..... وبدورنا نوضح لكم كل شرط على حده وأن هذه الحكومة ونظام بشار لا يمكن أبداً التعامل معهم أو إعادة تأهيلهم للآتي :

أ . إن الحكومة السورية الحالية مارست وانتهجت إرهاب الدولة المنظم وكل تقاريركم تثبت ذلك وعلى مدى أكثر من سبع سنوات مضت وهي من شكلت المليشيات الطائفية ووفرت البيئة الآمنة للمجموعات الإرهابية ودربتهم في أفرعها الأمنية (مؤخراً ثبت بالأدلة رعاية وتخطيط نظام بشار لعملية اغتيال الحريري ٢٠٠٥ ، وعملية التفجيرات الإرهابية في الريحانية هاتاي تركيا في عام ٢٠١٣ ، ارتكابه التفجيرات الإرهابية في عمان الأردن ٢٠٠٥ وصدور قرار إدانة بحقه من المحكمة الكولومبية المحلية بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠١٦) .

هذه أمثلة على سبيل المثال لا الحصر عن رعاية ما يسمى الحكومة السورية للإرهاب وصناعته وتأمين البيئة الآمنة له ناهيك عن علاقتها بداعش والأدلة حول ذلك يعرفها الجميع .

فهل يجوز تأهيل هكذا حكومة إرهابية والتعامل معها من جديد هل يجوز أن تضعوا أيديكم بيد القتلة المجرمين بعد كل ما صدر عنها من إرهاب ، إذاً لابد من نظام سياسي جديد نظيف اليد من الإرهاب يؤمن بالسلام ويحترم القوانين

ب . ثبت بالأدلة القاطعة الموثقة بعد صدور القرار ٢١١٨ / ٢٠١٣ كذب ومراوغة وإجرام نظام بشار وحكومته واحتفاظهم بالأسلحة الكيماوية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بل واستخدامها بعد القرار ٢١١٨ / ٢٠١٣

(وقد صدر قرار عن الأمم المتحدة مؤخراً يؤكد استخدام نظام بشار وحكومته للأسلحة الكيماوية لأكثر من ٣٣ مرة موثقة متحدياً القرار ٢١١٨ والمجتمع الدولي ككل رغم توقيعه اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية)

من العبث إعادة تأهيل نظام بشار وحكومته الإرهابية الكاذبة المخادعة لابد من تطبيق القانون وتحقيق العدالة عليهم عوضاً عن محاولات تأهيلهم الفاشلة

ج . نظام بشار وحكومته جزء لا يتجزأ من النظام الإيراني ووكلائه العسكريين ومنهم حزب الله اللبناني ، وثبت لكم علاقتهم الطائفية الوثيقة وكيف سلم بشار وحكومته مؤسسات الدولة والبنى التحتية للنظام الإيراني .

نظام بشار وحكومته لا يستطيعون التخلي عن النظام الإيراني نهائياً وقد صرح بذلك نظام بشار وأن علاقتهم بإيران استراتيجية بل وترجموا ذلك على الأرض حيث أصبح نظام طهران موجود ويقود مفاصل الدولة السورية كافة تقريباً

لابد من نظام سياسي جديد لسورية غير تابع وغير مرتهن للنظام الإيراني وملحقاته الإرهابية

د . نظام بشار وحكومته من أخطر التهديدات للمنطقة ولجيران سورية :

١- قتل رفيق الحريري ٢٠٠٥ / ٢- التفجيرات الإرهابية في الأردن ٢٠٠٥ / ٣- تفجيرات تركيا الريحانية ٢٠١٣

كيف لكم وللعالم كافة أن يفكر بالتعامل مع هكذا نظام إرهابي يصدر الإرهاب الممنهج للعالم ويهدد جيرانه والمنطقة

هـ . إن حكومة نظام بشار هي من قتلت السوريين ودمرت منازلهم وهجرتهم وشردتهم ، وهي من اعتقلت السوريين ثم قتلتهم تحت التعذيب وأرسلت قوائم الموت للمحافظات السورية ، وهي من ترهب السوريين وتهددهم بالاعتقال والمحاكمات في محاكم الإرهاب الشكلية وهي من تعدمهم لخروجهم على نظام بشار الاستبدادي .

كيف ستتحقق البيئة الآمنة لعودة المهجرين واللاجئين ببقاء نظام بشار وشركائه في القتل

أيها السادة لتحقيق البيئة الآمنة لعودة المهجرين واللاجئين لابد من انتقال حقيقي للسلطة من نظام الإرهاب والاستبداد المتمثل بنظام بشار وحكومته إلى نظام سياسي مدني ديمقراطي حقيقي يضمن دولة القانون والمؤسسات وعودة الجيش إلى ثكناته ، والاقتصار على وجود الشرطة فقط .

(لقد أقدم نظام وبشار وحكومته على اعتقال وتصفية من قرر المصالحة معهم في كل من ريف حمص والغوطة ودرعا كدليل على أنه ليس لدى بشار وحكومته لا عهد ولا ذمة ولا يمكن ضمان عودة المهجرين مع بقاء العصابة في السلطة ولابد من تحقيق الانتقال السياسي الحقيقي الشامل للسلطة من نظام بشار وحكومته إلى نظام مدني ديمقراطي) .

نؤكد على تطبيق الفقرة ١٤ من القرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ التي تقول :

(١٤- يؤكد الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة ، وفقاً للقانون الدولي ، بما في ذلك الأحكام الواجبة التطبيق من الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين .....) .

<u>نرفض تسويق روسيا لعودة اللاجئين خارج مظلة الأمم المتحدة وقبل تحقيق الحل السياسي المتمثل بالانتقال الحقيقي للسلطة في سورية وفق بيان جنيف ١ والقرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ وتأمين البيئة الآمنة لعودتهم .</u>

و . حكومة نظام بشار الأسد هي من أدارت عمليات القتل وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، ولا يمكنكم الاعتماد عليها وتحويلها لحكم عادل وهي الخصم والقاتل المطالب بمحاكمته ومعاقبته كما جاء في المبادئ المعلنة

لقد صدرت آلاف التقارير الدولية تجرم نظام بشار وحكومته بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لذلك لا بديل من ملاحقتهم ومعاقبتهم عن طريق :

<u>نظام سياسي جديد من خلال الانتقال السياسي الحقيقي للسلطة و الذي يضمن تحقيق العدالة والمحاسبة وفق القوانين ذات الصلة .</u>

ثانياً : نؤكد مجدداً على مرجعية العملية السياسية وفق بيان جنيف١ والقرار ٢٢٥٤ برعاية الأمم المتحدة وأن العملية السياسية تتضمن :

١- الانتقال السياسي للسلطة وفق بيان جنيف١ والقرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ .

٢- دستور جديد لسورية (هذا ما نراه في الإصلاح الدستوري وفق القرار ٢٢٥٤)

٣- انتخابات بإشراف الأمم المتحدة بناءً على الدستور الجديد .

٤- <u>نؤكد أن العملية السياسية يجب أن تنتج مساءلة وعدالة انتقالية بحيث لا يشارك في حكم سورية وإدارتها مجرمي الحرب وفي مقدمتهم بشار الأسد . ومصالحة وطنية حقيقية.</u>

ثالثاً : نؤكد على <u>عدم</u> البدء بإعادة الإعمار في سورية قبل الحل السياسي المتمثل بانتقال السلطة الحقيقي وفق بيان جنيف١ والقرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ وتأمين البيئة الآمنة للإعمار وعودة المهجرين واللاجئين وأن الإصلاح الدستوري كما أكدنا يعني دستور جديد لسورية يضمن الانتقال الحقيقي للسلطة من نظام بشار إلى نظام سياسي جديد تتبعه انتخابات بإشراف الأمم المتحدة لا يشارك فيها مجرمي الحرب وفي مقدمتهم بشار الأسد .

<u>وأن الحل السياسي ذا المصداقية يتمثل بانتقال السلطة من نظام بشار الأسد إلى نظام ديمقراطي مدني جديد يشمل جميع السوريين</u>

رابعاً : إن تشكيل اللجنة الدستورية من قبل الأمم المتحدة يجب أن يتزامن مع مناقشة الانتقال السياسي للسلطة وفق بيان جنيف١ والقرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ وإن الإصلاح الدستوري يتمثل بدستور سوري جديد يحقق انتقال سورية من

نظام بشار الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي مدني وعدم مشاركة بشار الأسد في أية انتخابات لأنه من مجرمي الحرب كما جاء في المبادئ المعلنة حول ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم .

نؤكد على أنه لا سلام بلا عدالة كما جاء في المبادئ المعلنة

خامساً : نؤكد أن تشكيل اللجنة الدستورية من قبل الأمم المتحدة يجب أن يكون وفق ما جاء في القرار ٢٢٥٤ ٢٠١٥ وبالتالي الالتزام بالانتقال الحقيقي للسلطة في سورية وأن يكونا متزامنين ولا يمكن الفصل بينهما نهائياً ونؤكد أن الإصلاح الدستوري يكون بدستور سوري جديد يضمن ويحقق الانتقال السياسي للسلطة .

سادساً : السوريون أول من حارب الإرهاب وطردوا داعش من مناطقهم ولن يسمحوا أن تكون سورية بيئة آمنة للإرهاب ولكن عليكم استئصال حاضنته المتمثلة بنظام بشار وحكومته لأن بشار هو من شجع ودرب هؤلاء ودعمهم ليقول للجميع اختاروا بينه وبين داعش إنه السبب الرئيسي لتلك المجموعات الإرهابية .

سابعاً : نؤكد على حماية المدنيين من إجرام روسيا وبشار وإيران ومليشياتهم ، وتقديم الدعم الإنساني لهم بشكل فعال ومستمر ، كما نطالب بإطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين ، وتفتيش المعتقلات الرسمية وغير الرسمية لنظام بشار الأسد وإلزامه بكشف مصير المغيبين قسراً ، ومصير جثث المعتقلين الذي أرسل أسمائهم عبر قوائم الموت إلى المحافظات السورية .

ثامناً : نطالب و كما جاء في هذه المبادئ باتخاذ خطوات ضرورية لردع استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية (بتفعيل وتطبيق القرار ٢١١٨ / ٢٠١٣ بحق نظام بشار وحكومته وخرقهم للقرار المذكور أكثر من ٣٣ مرة بعد صدوره وفق تقارير الأمم المتحدة مؤخراً . وبالتالي تطبيق الفقرة ٢١ من القرار ومعاقبة نظام بشار لاحتفاظه بقسم كبير من ترسانته الكيماوية واستخدامها المتكرر في ضرب الشعب السوري بها) .

موضوع الإصلاح الدستوري الذي جاء في مبادئ مجموعة العمل المصغرة للحل السوري :

١- نؤكد مجدداً أن الإصلاح الدستوري يتمثل بدستور جديد لسوري يحقق انتقال حقيقي للسلطة وفق بيان جنيف١ والقرار ٢٢٥٤ أي تزامن الانتقال والدستور الجديد ، وأن موضوع صلاحيات الرئيس في الدستور الجديد يجب أن تناقش وتصاغ بما يضمن استقلال سلطات الدولة عن بعضها البعض وبما يضمن تحقيق الديمقراطية والعدالة وأن تطبق هذه الصلاحيات الجديدة من خلال الدستور الجديد دون أن يشارك بشار الأسد في أي انتخابات .

وأن الدستور الجديد لا يتناول فقط صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء ، بل سيتطرق للكثير من المسائل الجوهرية التي تخص الشعب السوري ومستقبل بلاده .

(نؤكد على تطبيق اللامركزية الإدارية في سورية لأنها تضمن وحدة سورية)

٢- نؤكد أن تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء يجب أن تطبق من خلال الدستور الجديد والنظام السياسي الجديد لسورية من خلال الانتقال السياسي للسلطة من نظام بشار الاستبدادي إلى نظام مدني ديمقراطي على أن تكون صلاحيات رئيس الوزراء قوية وواضحة بما يمكنه من خدمة البلاد بعيداً عن الاستبداد الرئاسي .

إن هذه الصلاحيات تناقش عند صياغة الدستور الجديد لسورية .

٣- نؤكد على أن تكون السلطة القضائية في ظل النظام السياسي الجديد لسورية (مستقلة ، حيادية ، نزيهة)

ونرفض تسيس القضاء .

٤- إن إصلاح القطاع الأمني يكون ببناء جهاز أمن وطني يتبع لوزارة الداخلية ويخضع لرقابة مدنية،ولابد من تطبيق العدالة الانتقالية ومبادئها بحق كل من ارتكب جرائم بحق الشعب السوري من الأفرع الأمنية السابقة التابعة لنظام بشار الأسد وحكومته .

٥- نؤكد على تطبيق نظام اللامركزية الإدارية لأنه النظام الذي يضمن عدم تقسيم سورية ويحقق قدراً كبيراً من إدارة المناطق لشؤونها المحلية بعيداً عن البيروقراطية .

- لا يكفي الحديث عن المزايا والمسوغات التي تشكل المخرجات للفدرالية إنما لابد من توفر المقومات التي تشكل المدخلات للفدرالية .

من مقومات الفدرالية :

١- الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (سورية الآن في حالة انهيار اقتصادي اجتماعي ثقافي خطير)

٢- وجود مؤسسات وطنية عريقة للحماية من آثار الفدرالية السلبية وحماية الوحدة الوطنية كالمؤسسة العسكرية مثالاً . (سورية تعاني من انهيار مؤسساتها وفسادها وعدم أهليتها للدفاع عن وحدتها وخاصة في وجه الجهات الانفصالية المصنف بعضها إرهابياً ومنها أحزاب ypg - pyd - bkk)وهذا مثالاً عن الجهات الانفصالية في سورية .

٣- الديمقراطية والاستقرار (سورية ترزح تحت نظام استبدادي قمعي منذ أكثر من خمسين عاماً وهي متعطشة للديمقراطية الحق ، فضلاً عن حالة الحرب المدمرة المستمرة مع فقدان الأمن والأمان)

٤- وجود قادة وشخصيات وطنية مخلصين وعلى قدر كبير من الوطنية والضمير الحي والوعي العالي المستوى والتفكير ، متفاهمون مع بعضهم ملتزمون بتنفيذ رؤيتهم في الوحدة الوطنية .

(سورية تعاني الآن من فقدان كل هذه المقومات والتفاهمات حتى بين شخصياتها الوطنية)

لذلك وأمام انتشار الجهل بالثقافة والتعصب الأعمى والاهتمامات الضيقة والمصالح الفئوية الضيقة ، وتفكك المؤسسات الوطنية الحامية للمصالح الإستراتيجية والانسجام الوطني في ظل الحرية السياسية المنفلتة إضافة للفقر المدقع فهل هناك أمل أو مقومات لنجاح نظام الفدرالية في سورية .

نؤكد عدم نجاح تطبيق اللامركزية السياسية أو الفدرالية لعدم توفر مقوماتها لأن لكل نظام حتى ينجح لابد من مدخلات صحيحة لنحصل على مخرجات صحيحة و أمام الجماعات الانفصالية وفكرها لا يمكن أن نحافظ على سورية واحدة إلا من خلال تطبيق اللامركزية الإدارية .

٦- نؤكد على ما جاء في هذه الفقرة من حق السوريين كافة وفق الدستور والقانون في الترشح والانتخاب ونؤكد أن ذلك لا يتحقق إلا بضمان الانتقال السياسي للسلطة وعدم ترشح بشار الأسد للانتخابات وتشكيل جهاز أمني وطني يضمن أمان السوريين في ممارستهم لحقهم في الترشح والانتخاب .

موضوع الانتخابات بإشراف أممي وفق ما جاء في مبادئ مجموعة العمل المصغرة :

١- نؤكد على ضرورة وجود إطار انتخابي انتقالي يلبي المعايير الدولية متيحاً مشاركة عادلة وشفافة ووجود جسم إدارة انتخابات متوازن ومهني .

٢- نؤكد على ضرورة تطوير سجل الانتخابات العام (واعتماد سجل الانتخابات عام ٢٠١٠ كمرجعية لتطوير السجل)

وإشراف الأمم المتحدة على تطوير السجل وفق معايير متفق عليها مع كافة الأطراف المعنية تمكن جميع السوريين من المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات (ومعالجة تعويض وثائق الأحوال المدنية المفقودة للسوريين) .

٣- نؤيد رقابة أممية قوية منصوص عليها بقرار مجلس أمن مسخر لذلك، من أجل تمكين الأمم المتحدة من ضمان مسؤولية كاملة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية من خلال:

أ- الإشراف على تأسيس جسم إدارة انتخابات.

ب- نوايا حسنة ودعم سياسي في إصدار التشريع الانتخابي.

ج- التحقق على نحو مستقل من أن تشريعاً انتخابياً انتقالياً وإطاراً تنظيمياً يلبي أعلى المعايير الدولية.

د- دور في العمليات اليومية للإدارة الانتخابية الانتقالية، ومؤسسات الشكاوى الانتخابية.

هـ- دور في صناعة القرار التنفيذي للجسم الإداري الانتخابي والتعامل مع الشكاوى الانتخابية.

و- المصادقة على نتائج الانتخابات والاستفتاءات خلال الانتقال إذا لبّت الانتخابات المعايير المطلوبة.

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين